المقاطعة الخليجية حقيقتها وآثارها

د.إبراهيم مُحَمَّد عبده موسى

أستاذ العقيدة والفكر الإسلامي المساعد بالجامعة الإسلامية بولاية منيسوتا – فرع اليمن

The Gulf boycott: its fact and effects

Dr. Ibrahim Mohammed Abdu Mousa

Assistant Professor of Islamic Thought, Islamic University of Minnesota, Yemen Branch

ملخص البحث:

لقد مضي على تأسيس مجلس التعاون الخليجي ستة وثلاثين سنة، وعلى ما كان يظهر من حالة الوئام بين أعضائه في كثير من الأزمات إلا أن الدول وقفت في وجه تلك الأزمات، مما يبشر بولادة تجمع عربي واقعي ناجح قابل للتطور، ولكن فجأة تظهر أزمة خطيرة منذرة بتقطع أوصال ذلك المجلس، هذه الأزمة اشتعلت نيرانها بين المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات ومملكة البحرين في صف ودولة قطر في الصف الآخر، وبقيت دولة الكويت وسلطنة عمان على الحياد ساعيتان لحل هذه الأزمة ووأد فتنتها. وإن الراصد للأزمة منذ بدايتها قد واجه صعوبة وتعسر في فهم ما حصل، ومعرفة الأسباب والدوافع لها، وإذا ما بدأنا من الواقع المشاهد كما هو ظاهر، فإن هنالك جملة من العوامل والأسباب التي أشعلت الأزمة، ولذا جاءت الحاجة لهذا الموضوع والذي يوضح أثر هذه الأزمة على مجلس التعاون الخليجي والخشية على مستقبله، وكان من أهداف الدراسة الوقوف على أسباب وجود الأزمة الخليجية القطرية. وتحليل أثر اختلاف تحالفات دول مجلس التعاون الخليجي الإقليمية والدولية، وتضارب مصالحها في المنطقة، وكان المنهج الاستقرائي والتحليلي هو الذي انتهجته الدراسة.

الكلمات المفتاحية: قطر، المقاطعة، مجلس التعاون، الأزمة.

Abstract:

This article aims to shed light on the current crisis between the member States of the Gulf Cooperation Council (GCC), and its unstable future. It is now 36 years since the GCC has been established. There were several crises coming to the surface, but all member States stood firm against all these problems, which heralds the birth of a successful and real Arab gathering capable of development. However, a crisis appeared suddenly warning of intermittent of the council. This crisis caught fire between the Kingdom of Saudi Arabia, the UAE and the Kingdom of Bahrain, on the one hand, and the State of Qatar on the other hand. Kuwait and Oman, however, remain neutral seeking to resolve the crisis. Any observer of the crisis finds it difficult to understand its reasons and motives. However, if we look at the reality, as it appears, there are a number of factors and reasons that sparked the crisis, which the study strives to shed light on, and analyzes the differences in regional as well as international alliances of GCC States, and the conflict of their interests in the Arab World. The researcher employs the analytical and inductive approach in this study.

Keywords: Qatar, boycott, Gulf Cooperation Council, crisis

المقدمة:

يشهد العالم مرحلة مضطربة على الصعيدين الإقليمي والدولي، تفاقمت فيها الأزمات التي تهدد استقرار المجتمعات الإنسانية، والتي تُخِلّ بالأمن والسلم الدوليين، مما ينعكس على رسالة الدعوة والإعلام، وعلى الدور الذي تتضلع به في نشر الحقائق، وتنوير العقول، وإشاعة الثقافة البانية، وترسيخ قيم التعايش والحد من الكراهية. لقد أصبح الدور الأساس لوسائل الإعلام في ظل الظروف الدولية المضطربة هو نشر الكراهية وحدة الخطاب العدائي، وكان المفترض بها نشر السلام، وتعزيز قيم الحوار بين الثقافات والمجتمعات، والتسامح والتعايش بين الأمم والشعوب، ومواجهة الكراهية والحد منها. وإذا كانت التحولات المجتمعية الراهنة هي من القوة بحيث تؤثر في رسالة الدعوة والإعلام، فإن مسؤولية القائمين عليها تتضاعف إزاء التعامل مع ما هو سلبيٌّ من هذه التحولات، وتوجيهه نحو خدمة المجتمعات، لتكون الرسالة الدعوية والإعلامية رسالة إنسانية تنشر قيم الاعتدال والوسطية، وتعزز ثقافة الحوار والسلام.

وبالنظر للأحداث التي أفرزتها نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين أوجبت على مختلف الدول، التفكير والتوجه نحو إنشاء وحدة سياسية بينها، ولقد كانت هناك محاولات عربية عديدة في هذا الإطار، والتي يُعد أكثرها بلورة هو مجلس التعاون الخليجي، والمتابع للمجلس في الأعوام الأخيرة شهد نقلة نوعية هامة لا تخفى، وقد وصلت تلك النقلة مرحلة متقدمة من السعي لقيام وحدة سياسية واقتصادية. وبعد مضي تسعة وثلاثون سنة على تأسيس المجلس، وكان يظهر جليا حالة من الوئام بين أعضائه الستة في كثير من الأزمات التي عصفت بدول الخليج العربي، كانت أعتى وأشد تلك الأزمات هي احتلال العراق للكويت، ووقوف تلك الدول في وجه تلك الأزمة كانت مبشرة بولادة تجمع عربي واقعي ناجح قابل للتطور، ولكن فجأة تظهر أزمة خطيرة منذرة بتقطّع أوصال ذلك المجلس، هذه الأزمة اشتعلت نيرانها بين المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات ومملكة البحرين في صف يحاول الحفاظ على أمن دول المجلس وإيقاف بعض السياسات الإقليمية المهددة لأمن دول الخليج، ودولة قطر في الصف الآخر مظهرة إياه بأنها سبب في تحقيق تلك المطامع الإقليمية، وبقيت دولة الكويت وسلطنة عُمان على الحياد ساعيتان لحل هذه الأزمة ووئد نارها.

إن الراصد للأزمة منذ بدايتها، قد يواجه صعوبة وتعسر في فهم ما حصل ومعرفة الأسباب والدوافع لها وما سيحصل، وهنالك الكثير مما يجري خلف الأبواب المؤصدة من الأحداث التي لا يمكن أن يتوصل إليها، وإذا ما بدأنا من الواقع المشاهد كما هو ظاهر، فإن هنالك جملة من العوامل والأسباب التي أشعلت الأزمة، وهي معطيات متداخلة ومرتبطة بالوضع الإقليمي بشكل خاص والدولي بشكل عام. وقد لوحظ أن التغيرات الحاصلة في النظام الدولي جعلت التحرك والتجاوب لتفادي أي أزمة إقليمية قد

تنشأ بطيئاً ومرناً. كما أصبح من الضروري توعية المؤسسات الدعوية والإعلامية بالتأثيرات السلبية لخطاب الكراهية في المجتمعات، وتمكين الدعاة والإعلاميين من امتلاك أفضل تقنيات ومهارات تحليل خطاب الكراهية، وإنتاج مضامين إعلامية بديلة تَحُثُّ أفراد المجتمع على التشبّع بقيم التعايش وأهمية التسامح واحترام الآخر. ومن هنا انبثقت مشكلة الدراسة.

مشكلة الدراسة:

إن وجود تنافس قوي بين مسارين لهذه الأزمة؛ أحدهما تأجيج الصراع وإشعال الأزمة، والضغط على قطر لتطبيق قرارات الدول المحاصرة. والآخر مسار المفاوضات ومحاولة تهدئة الأزمة الذي تترأسه دولة الكويت بالتنسيق مع سلطنة عمان. وهذا المسار يؤيد بدعم دولي – أمريكي وتركي وألماني وفرنسي وأوروبي– عموماً؛ مما يقلل من احتمال حصول تدخل عسكري، حتى بعد تعثر الوساطة الكويتية، مع وجود ارتباك واضح في عملية صنع القرار السياسي الخليجي؛ مما يفرز قدراً من الحسابات السياسية الخاطئة. ومن هنا تكمن مشكلة الدراسة في حقيقة تلك الأزمة وأصل وجذور أم تداعيات مفتعلة للحيلولة دون وصول قطر إلى مصاف الدول المتقدمة، فلدينا مقاطعة من ثلاثة دول من دول الخليج لدولة رابعة من الخليج نفسه فهي أزمة خليجية – خليجية، لم تقم من فراغ وإنما كانت هناك تراكمات أدت لاشتعالها وأسباب ودوافع أدت للتحامل على دولة قطر.

أسئلة الدراسة:

١) ما هي جذور الأزمة الخليجية ومآلاتها المحتملة؟

٢) لماذا التحامل على قطر؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الوصول إلى عدة حقائق، أهمها:

١) الوقوف على أسباب وجود الأزمة الخليجية القطرية، والإحاطة بأبعادها المختلفة.

٢) الكشف عن دوافع التحامل على دولة قطر.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها من الدراسات الأصلية من حيث مجالها وتوقيتها ومن حيث معالجتها لموضوع ذي حساسية بالغة، على اعتبار أن الأزمة تدور بين أشقاء تجمعهم كثير من الروابط؛ كرابطة الدم والدين والعادات والتقاليد والروابط الاجتماعية المتينة؛ باعتبار المجتمع الخليجي مجتمع واحد أصلا. كما أنها تسلط الضوء على واقع متأزم بين أشقاء تجمعهم وحدة خليجية وهو كيان قائم ذو أهمية

قصوى للدول الإقليمية والإسلامية، فكون الدول الخليجية يربطهم مجلس واحد، فمن الأهمية النظر للأسباب التي قد تؤدي لتقسم المجلس وتفتيت وحدته.

فرضية الدراسة:

الفرضية الأساسية الأولى لهذه الدراسة هي: "هل ستؤدي هذه الأزمة إلى حل المجلس وتقزمه على بعض الدول.

منهجية الدراسة:

قام الباحث باستخدام المنهج الاستقرائي، حيث سيتم استقراء المصادر والوقائع لرصد الأسباب التي أدت لهذه الأزمة بتجرد، وكان عملي في البحث بتوثيق الكلام وعزو كلّ نقل لقائله. و**المنهج الوصفي التحليلي**: حيث سيتم بيان وتحليل العوامل التي جعلت الأزمة تنشب، وتحليل العوامل التي تقوض تلك الأزمة.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: دول مجلس التعاون الخليجي.

الحدود الزمانية: من شهر رمضان المبارك عام ٢٠١٧ – وحتى العام ٢٠٢٠م.

المبحث الأول: الأزمة الخليجية جذورها واحتمالاتها:

المطلب الأول: جذور الأزمة الخليجية:

في شهر رمضان الرابع والعشرين من يونيو ٢٠١٧م استيقظ القطريون على وقع حملةٍ إعلاميةٍ شديدةٍ قادتها وسائل إعلام إماراتية وسعودية نسبت تصريحات إلى أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني فيما بعد تبيّن أنها مفبركة بصورة كاملة، فقد جرى اختراق وكالة الأنباء القطرية بعد منتصف ليل الثلاثاء / الأربعاء ٢٣ / ٢٤ مايو ونشر تصريحات زُعِم أنّ أمير دولة قطر أدلى بها في حفل تخريج الدفعة الثامنة من منتسبي الخدمة الوطنية الذي جرى صباح اليوم السابق. وعلى مدى أسبوعين تقريبًا تناولت وسائل الإعلام الإماراتية والسعودية قطر وسياستها تلك التصريحات، ووصل الهجوم حدًا خرج فيه حتى عن الأعراف والتقاليد العربية الخليجية، من خلال تناول العائلة الحاكمة القطرية بالنقد والتجريح.

ومن الصدمات أيضاً إعلان كلٌ من السعودية والإمارات والبحرين صباح الرابع والعشرين من يوليو قطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية مع قطر، وإغلاق المنافذ البرية والبحرية والجوية معها، ومنع العبور في أراضيها وأجوائها ومياهها الإقليمية، ومنع مواطنيها من السفر إلى قطر، وإمهال المقيمين والزائرين من

مواطنيها فترةً محددةً لمغادرتها، ومنع المواطنين القطريين من دخول أراضيها وإعطاء المقيمين والزائرين منهم مهلة أسبوعين للخروج.

" وقد انضم إلى الدول الثلاث التي قررت مقاطعة الدوحة كل من جمهورية مصر العربية والحكومة الشرعية في اليمن وحكومة شرق ليبيا وجمهورية المالديف وجمهورية موريشيوش وموريتانيا وجيبوتي والسنغال، كما قررت المملكة الأردنية الهاشمية تخفيض التمثيل الدبلوماسي مع دولة قطر وطلبت من السفير القطري مغادرة العاصمة عمّان خلال الأيام القليلة القادمة، فيما علقت الخطوط الجوية الملكية المغربية رحلاتها إلى الدوحة"(١).

المطلب الثاني: الأزمة الخليجية والأصول المؤججة لها:

ما صدم القطريين لم كن اندلاع الأزمة فجر ٢٤ أيار/ مايو ٢٠١٧؛ لأن الدوائر السياسية في الدوحة كانت تتوقع انفجار الأزمة مع دول الجوار، إن لم يكن هذا العام، فالعام المقبل أو الأعوام التالية. غير أن الصدمة نتجت من عوامل عدة، أولها التوقيت؛ فقد انفجرت الأزمة بعد أيام قليلة من قمة الـ "٥٠ + ١ "التي عقدت في الرياض؛ يومي ٢٠ – ٢١ أيار/ مايو ٢٠١٧، وجمعت زعماء خمسين دولة عربية وإسلامية من بينها قطر، مع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وكان شعارها التنسيق لمواجهة الفكر المتطرف والإرهاب، ومواجهة نفوذ الإيرانيين وتمددهم في المنطقة. وما صدم الدوحة أيضا هو الأسلوب الذي انتهجته السعودية والإمارات في تفجير الأزمة؛ بدءاً من اختراق الموقع الرسمي لوكالة الأنباء القطرية، وتلفيق تصريحات على لسان أمير دولة قطر، الشيخ تميم بن حمد، وصولا إلى الحملات الإعلامية المبرمجة والمعدة مسبقا. والأمر الآخر الذي صدم الدوحة الرسمية والشعبية هو المضمون الإعلامي الذي روجه سياسيون وإعلاميون وكُتاب على شاشات قنوات فضائية ممولة من السعودية والإمارات، وعبر منصات التواصل الاجتماعي، وقد غابت عنه المهنية، وغرق في التلفيق والكذب ومس حرمات البلاد والعباد في قطر. وأخيرا؛ صدمت قطر بتصعيد الأزمة، مع حرق المراحل، وصولا إلى فرض حصار لا عقلاني ولا إنساني، استهدف حياة الناس وأرزاقهم وأعمالهم والعلاقات الأسرية بين العائلات الخليجية، ليس في قطر وحسب، ولكن في دول الحصار نفسها. وربما كانت ذريعة "دعم الإرهاب" التي وظّفها خصوم الدوحة لتحشيد العامل ضدها هو أشد ما صدم قطر، ولا سيام أنها شريك في التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب(٢).

لقد استطاعت دولة قطر أن تحقق انفتاح على المبادرات والمؤتمرات الحوارية التي غدت جزءًا من أدوات السياسة العميقة التي تستخدمها، وأطلقت ثورةً إعلاميةً عبر إنشاء قناة الجزيرة بجعلها متنفس للشعوب العربية التي تعاني من الأنظمة الشمولية، وشرّعت من خلالها الباب أمام مناقشة قضايا في

الفضاء السياسي العربي المغلق، فقد عملت قناة الجزيرة على استضافة مثقفين وإعلاميين وناشطين من مختلف التيارات السياسية والفكرية الليبرالية والقومية واليسارية والإسلامية، وتناولت في استديوهاتها أكثر القضايا حساسية في العالم العربي.

وعلى الصعيد الداخلي، فقد اتسمت دولة قطر بالانفتاح؛ فأولت قضايا المرأة اهتمامًا كبيرًا، وفتح فروع للجامعات الأميركية، وفتحت المجال لقيادات إسلامية منفتحة كي تقوم بدورٍ مؤثرٍ في تجديد الخطاب الديني، كما سمحت في الوقت ذاته ببناء الكنائس للتعبير عن حرية المعتقد.

وإذا أردنا أن ننقب عن أصول الأزمة أو القاطعة المفتعلة على دولة قطر فلعل ذلك يعود إلى أن السياسة الخارجية القطرية قد تميّزت منذ العام ١٩٩٥م بالمرونة والدبلوماسية النشطة، ومحاولة إيجاد علاقات متوازنة مع أكثر القوى الإقليمية والدولية، فقد بنت قطر علاقاتٍ متينةً مع الدول العظمى، في الوقت ذاته انفتحت على القوى الإقليمية الأخرى على الرغم من التناقضات الكبيرة فيما بين هذه الدول. كما أن قطر استطاعت أن تحقق ما لم تحققه دول الخليج من حصولها على تنظيم مونديال كأس العالم ٢٠٢٢)، مما سبب حنقا لدى تلك الدول المقاطعة والتي تظن أنها أحق بذلك من قطر(٣).

ولكي نفهم الأسباب الحقيقية للأزمة التي انفجرت مؤخرًا بين دولة قطر من جهة وبين السعودية والإمارات والبحرين ومصر من جهةٍ أخرى، لا بدَّ من قرع باب التاريخ والعودة إلى العام ١٩٩٥م؛ فقبل وصول الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني إلى سدة الحكم كانت الدوحة منضويةً كدول الخليج الصغيرة الأخرى تحت عباءة الشقيقة الكبرى "المملكة العربية السعودية"، ولكن بُعيد وصول الأمير الجديد إلى أعلى هرم السلطة في بلاده سعى إلى تغيير هذه المعادلة بالعمل –من خلال أدواتٍ عديدة– على استقلال قرار الدوحة والتأسيس لعهدٍ جديد متبنيًا سياسةً خارجيةً مستقلة ومنفتحة، وهو ما اعتبرته السعودية وفق بعض المراقبين والمحللين بمثابة تمردٍ وانشقاقٍ عن وحدة الصف الخليجي الواحد"(٤).

وبالنظر لتلك العوامل نرى أن قطر " بعيدا عن الصدمة التي استوعبتها الدوائر القطرية بسرعة وسلاسة، وتمكنت من احتواء تداعياتها على المستوى الداخلي، اتسمت ردة فعل قطر الرسمية بالهدوء والتروي؛ بحيث يمكن تفسير هدوء الدوائر السياسية القطرية في التعامل مع الأزمة بانتفاء عنصر المفاجأة؛ إذ كانت تتوقع انفجار أزمة في الإقليم سواء كانت طرفًا فيه أم لم تكن. واستندت التوقعات القطرية إلى مجموعة حقائق جيوسياسية وتاريخية راهنة، كانت ماثلة أمام صانع القرار في الدوحة. أول هذه الحقائق هي أن دولة قطر الصغيرة جغرافيا وديموغرافيا كانت تعي أن الجغرافيا الطبيعية فرضت عليها خيارات سياسية قاسية التضاريس ومعقدة المناخ. ولم تتجاهل قطر يوما أن موقعها بين فكي إيران زعيمة الإسلام الشيعي، والسعودية زعيمة الإسلام السني يفرض عليها السير على حبل مشدود، يتهدده تصاعد الصراع

السعودي – الإيراني على الجغرافيا، واتساع نطاق التنافس بينهما على النفوذ. ولطالما أيقنت قطر أن تبني دبلوماسية الوساطة، ونهج إستراتيجيات الحياد، والبقاء خارج لعبة المحاور، ربما حامها من زجها في أتون صراع إقليمي يفرض عليها الانحياز إلى هذا الطرف أو ذاك؛ وهو ما يعني الخصومة مع هذا الطرف أو ذاك"(٥).

كما أنه قبيل المقاطعة المؤلمة بثلاث سنوات حدث الانقلاب العسكري في مصر، ومن هنا تفجّر الخلاف بشكل علني بين السعودية والإمارات والبحرين من جهة، وقطر من جهة أخرى، وانتهى بسحب الدول الثلاث لسفرائها من قطر مطلع عام ٢٠١٤، واستمرت الأزمة نحو تسعة أشهر، كان من شرط تلك الدول أن تدعم قطر الانقلاب العسكري في مصر، بالرغم من أن المجتمع الدولي انتقد ذلك الانقلاب في حينه، أو لفترة وجيزة، ثم ما لبث أن اعترف بالحكومة الجديدة في مصر، وقد حصل الانقلاب في مصر على دعم إقليمي ودولي، ولم يعد انقلابا إلا على نطاق محدود من الدول أو المؤسسات الإعلامية الداعمة أو المتعاطفة مع الإخوان المسلمين أجمع يرى أنه ليس انقلابًا عسكريًا.

وبعد سحب السفراء توقفت الأزمة الخليجية في ذلك الوقت عند تلك الحدود ولم تتخذ أبعادًا أكبر، وقد استمرت العلاقات الخليجية–القطرية بين شدٍ وجذب خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، وتعمّق الصدع مع اندلاع شرارة ما عُرف بثورات الربيع العربي في أواخر العام ٢٠١٠ وبداية العام ٢٠١١ في عددٍ من الدول العربية، وولد ذلك حالة من القلق التي انتابت عواصم الدول الخليجية من سياسات إدارة أوباما الثانية؛ فبعد أن أيّد أوباما في ولايته الأولى ثورات الربيع العربي، حاول في ولايته الثانية التقرّب من إيران أملًا في إبرام اتفاقية لحل أزمة برنامجها النووي.

المطلب الثالث: تجدّد الأزمة:

بعد انطلاق الحملة الإعلامية على قطر، مثّل هذا استئنافًا لصراعٍ قديمٍ حول دور قطر ومواقفها وسياستها الخارجية لم تسمح الظروف السابقة بحسمه، علمًا أنّ قطر التزمت المواقف الموحدة لدول الخليج العربي في أكثر القضايا الإقليمية أهمية في سورية واليمن والموقف من إيران والحرب على الإرهاب.

وبعد انتخاب دونالد ترامب رئيسًا للولايات المتحدة، استعادت السعودية والإمارات الثقة بالنفس، ونشأ تحالف بين ولي عهد أبو ظبي وولي العهد السعودي، لأسباب داخلية وخارجية، وعادت القيادتان إلى سياستهما الهجومية، وبدأت بالتعبئة ضد قطر في وسائل إعلام غربية وأميركية عديدة، وصولًا إلى قمة الرياض التي قدّمت مؤشرات على وجود أزمة مكبوتة في العلاقات مع قطر، كان أبرزها محاولة تهميش الحضور القطري وبعض دول مجلس التعاون والأردن، في مقابل التركيز على الحضور الإماراتي والمصري، قبل أن تنطلق هجمة إعلامية شرسة بعد يومين فقط على اختتام القمة.

وأصبح الهجوم الإعلامي الإماراتي والسعودي غير مبالٍ بالنفي القطري لرواية تصريحات أمير قطر. وعلى الرغم من قيام دولٍ مختلفة بإبلاغهما أنه جرت فعلًا قرصنة وكالة الأنباء القطرية، استمرت الحملة الدعائية على الدوحة؛ ما يعزّز الظن بأنها حملة مُخططة مسبقًا. ويؤيد ذلك أنّ الاستهداف الإعلامي في واشنطن المدعوم إماراتيًا كان سابقًا على القرصنة. وقد لاحظ وزير الخارجية القطري أنه "في الأسابيع الخمس الماضية قبل فبركة تصريحات الأمير ظهر ١٣ مقالًا تستهدف قطر، وفي يوم الهجوم كان هناك مؤتمر يتحدث عن قطر.

أما فيما يتصل بالعلاقة مع إيران، فمن نافل القول إن قطر دفعت أكبر الأثمان بين كلّ الدول الخليجية نتيجة تدهور علاقتها بإيران بسبب الأزمة السورية، ليس على شكل اختطاف مواطنين لها واحتجازهم وابتزازها سياسيًا وماليًا (كما حصل في أزمة اختطاف المواطنين القطريين في العراق)، بل استمرت أيضًا في دفع أثمانٍ سياسية كبيرة نتيجة لذلك. في حين حققت الإمارات أعلى العوائد نتيجة علاقاتها الاقتصادية المتنامية مع إيران، حيث تُمثل الإمارات ما نسبته ٨٠ في المئة من حجم التبادل التجاري الخليجي مع إيران، وتمثل المنفذ الأهم لتجارة الترانزيت الإيرانية، ومركزًا ماليًا مهمًا للتحويلات الإيرانية(٦).

وبحسب وكالة "مهر" الإيرانية فإن "هذه النسبة تفوق ذات الفترة من العام الماضي بنحو ٤ مليارات و٧٠١ مليون دولار، حيث إن للإمارات حصة كبيرة من هذه النسبة". فقد صدرت إيران ١١ مليونا و٦٢ ألف طن من البضائع ما يعادل ٥ مليارات و٩٢ مليون دولار من حيث القيمة، إلى دولة الإمارات العربية المتحدة. وشكلت صادرات إيران إلى الإمارات ١٤.٧% من إجمالي الوزن و١٦.١٧% من إجمالي قيمة الصادرات الإيرانية إلى العالم في الفترة المذكورة، ما يجعل الإمارات في المرتبة الثالثة من قائمة الدول المستوردة من إيران. وأوضحت "مهر" أن إيران صدرت في الأشهر الثمانية الأولى من العام الماضي ١١ مليونا و٧٢٨ ألف طن من البضائع ما يعادل ٤ مليارات و٣٨ مليون دولار، لذلك فإن الصادرات سجلت هبوطا بنسبة ٥.٦٨% من حيث الوزن وصعودا بنسبة ٢٦.٠٨% من حيث القيمة(٧).

ورغم احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث فإن العلاقات الإماراتية الإيرانية تعتبر الأعمق خليجيا، كما تعد إيران شريكا استراتيجيا لدولة الإمارات، وتعتبر الإمارات من أبرز الشركاء التجاريين لإيران، ومن أهم وجهات الصادرات والواردات الإيرانية. كما صدرت إيران مليونا و٥٦٨ ألف طن من البضائع بقيمة ٥٨٤ مليونا و٤٦٦ ألف دولار في الأشهر الثمانية الأخيرة إلى سلطنة عمان، بينما كانت هذه النسبة في ذات الفترة من العام الماضي مليونا و٢٩٨ ألف طن بقيمة ٣٧٢ مليون دولار، ما يشير إلى نمو بنسبة ٢٠.٨١% من حيث الوزن و٥٧.١١% من حيث القيمة. وعلى صعيد الصادرات الإيرانية إلى دولة

قطر، فقد صدرت ٩٢٢ ألفا و٩٨٧ طنا بقيمة ١٨٠ مليونا و٦٢٨ ألف دولار في الأشهر الثمانية الأخيرة من إيران إلى قطر، ما جعلها في المرتبة ٢١ في قائمة الدول المستوردة من إيران. وأوضحت "مهر" أن نسبة الصادرات الإيرانية إلى قطر كانت في ذات الفترة من العام الماضي مليونا و١٥٨ ألف طن بقيمة ١٣٩ مليونا و٣٩٣ ألف دولار، ما يشير إلى تسجيل نمو بنسبة ٢٩.٥٨% من حيث القيمة في الصادرات الإيرانية إلى قطر. أما حجم الصادرات الإيرانية إلى البحرين، فقد وصلت في الأشهر الثمانية الأولى من العام الجاري إلى ٤ آلاف و٤٩٧ طنا بقيمة ٣٣١ ألف دولار، بينما كانت هذه النسبة في ذات الفترة من العام الماضي ٤ آلاف و٦٤٣ طنا بقيمة ٦ ملايين و٩٤١ ألف دولار، حيث يعد ذلك هبوطا بنسبة ٣.١٣% من حيث الوزن وصعودا بنسبة ٢٠.٠٢% من حيث القيمة. وطبقا لإحصائية الجمارك الإيرانية، فقد احتلت البحرين المركز الـ ٦٦ في قائمة الدول المستوردة للبضائع الإيرانية. وحسب إحصائية نشرت في شهر آذار الماضي حافظت دولة الإمارات على مركزها المتقدم في العلاقات التجارية مع إيران، إذ احتلت الترتيب الثاني عالمياً والأول عربياً من حيث قيمة التبادلات التجارية معها خلال السنة الإيرانية الماضية.(٨)

وبالنسبة للإخوان المسلمين فقد أعلنت قطر أنها لم تدعمهم ولا تدعمهم وتختلف معهم، ولكنها لا ترى فيهم تنظيما إرهابيا، وذلك لسببين: أولهما أنهم ليسوا تنظيما إرهابيا، وثانيهما أن هذا التوسع في استخدم الإرهاب ووسم الخصوم السياسيين به يضر بالمعركة ضد التنظيمات الإرهابية فعلا وتخسر المنطقة الخطاب الإسلامي الوسطي.

وفي هذا الصدد قال وزير الخارجية القطري مُحَّد بن عبد الرحمن آل ثاني: "إن بلاده لم تدعم قط الإسلام السياسي إبان ثورات الربيع العربي منذ عام ٢٠١١"(٩).

ويعد اتهام قطر بدعم تنظيمات وحركات إسلامية كجماعة الإخوان المسلمين أحد نقاط الخلاف المحورية التي أدت إلى مقاطعة كل من السعودية والإمارات والبحرين ومصر الدوحة سياسياً واقتصادياً منذ عام ٢٠١٧. وقال الوزير خلال مشاركته في منتدى الحوار المتوسطي بالعاصمة الإيطالية روما: "لم ندعم الإسلام السياسي ولا جماعة الإخوان المسلمين". وطبقاً للوزير، توجه قطر الدعم لشعوب الدول وليس للأحزاب السياسية. وأضاف: "وجهنا دعماً لمصر حين تقلد المجلس العسكري الحكم واستمر (الدعم) بعد انتخاب رئيسهم عبر انتخابات نزيهة وشفافة ونستمر في دعمنا لها وبعد الإطاحة بمرسي"(١٠).

وفيما يتعلق بنشر شائعات تمويل قطر للإرهاب، فهي مزاعم تُفنّدها مشاركة قطر القوية في الحرب على الإرهاب، ومكافحة تمويله، علمًا أنه لم يبق من زعم الدول الثلاث في هذا الشأن إلا المطلب المتعلق بحركة حماس. فضلًا عن ذلك، كانت السعودية وما زالت محل اتهامٍ من طرف دوائر في واشنطن، وهي

نفسها الدوائر التي تحرّض على قطر اليوم فيما يتصل بمزاعم تمويل الإرهاب ودعمه، والتي تمكنت في السنة الماضية من تمرير قانون "جاستا" الذي استهدف مقاضاة السعودية بزعم مسؤوليتها عن هجمات سبتمبر ٢٠٠١م.

ويمكن تلخيص نقاط الخلاف بين قطر وفرقائها في هذه الأزمة إذاً بما يلي:

١) علاقة الدوحة بتيارات الإسلام السياسي وخاصةً بجماعة الإخوان المسلمين.

٢) موقف الدوحة من ثورات الربيع العربي وتعاملها مع ملفات المنطقة.

٣) علاقة قطر بإيران التي تعتبرها دول الجوار مثار جدل.

المطلب الرابع: التوقعات المحتملة في حال استمرار المقاطعة القطرية:

أولا: انسحاب قطر من مجلس التعاون:

تطرح بعض الكتابات سيناريو" **خروج** "قطر من مجلس التعاون. ويفترض هذا السيناريو أن تأخذ الدوحة خطوات تصعيدية بالتدريج تجاه دول الخليج أطراف الأزمة، بحيث تقدم الحكومة القطرية طلبًا لمجلس الشورى لمناقشته قبل اتخاذ القرار بالانسحاب من عضوية مجلس التعاون الخليجي، وذلك على خلفية أن الأزمة تقع مع دول تشكل "نصف" إجمالي عضوية مجلس التعاون، وخاصة الدولة المركزية السعودية. ويستند هذا السيناريو إلى تصريحات لمسئولين قطريين، دون تسميتهم لبعض وسائل الإعلام، مثل الحياة اللندنية، في يوليو ٢٠١٧ بأن الأزمة الأخيرة مع الدوحة تدفع الأخيرة ببالغ الأسى في اتجاه الانسحاب من مجلس التعاون الخليجي. هذا السيناريو هو الأقوى احتمالًا حيث يتم تجاوز النهج التدريجي وفقًا للنظام الأساسي للمجلس منذ إنشائه في ٢٥ مايو ١٩٨١[١١].

ويستند هذا السيناريو أيضًا إلى أنه من المستبعد تحسن العلاقات بين كل دول الخليج وقطر في القريب العاجل، بل تشير إدارة الحكومة القطرية للأزمة إلى أنها أقرب إلى إنكار أسباب الأزمة، وعدم معرفة الأسباب التي دفعت دول الخليج لقرار قطع العلاقات (قبل تقديم قائمة المطالب الثلاثة عشر)، وهو ما يعكس الوصول إلى "الخيار المسدود."

كذلك تتجه السياسة القطرية إلى تفعيل تحالفها الاستراتيجي مع تركيا، لاسيما أن ثمة توافق بين أنقرة والدوحة في التعامل مع بعض الملفات الإقليمية، خاصة الملف السوري، حيث سعت الدولتان إلى دعم قوى المعارضة وبعض التنظيمات المسلحة المقاومة للنظام السوري من أجل تعزيز قدرتها على إسقاط النظام السوري، بما يعني أن تلك الضغوط يمكن أن تضعف تدريجيًا هذا التنسيق وتساعد في المقابل المحور

الإقليمي المقابل الداعم للنظام السوري والذي يضم روسيا وإيران والميليشيات الطائفية الموالية لها، وعلى رأسها حزب الله اللبناني.

إن المسارات المحتملة التي يمكن أن تنتهي إليها الأزمة الحالية ربما ترتب لاستحقاقات إقليمية ودولية لا تتوافق بالضرورة مع حسابات أنقرة والدوحة أو دول المقاطعة. إذ أن اضطرار الدوحة، على سبيل المثال، للاستجابة للمطالب الخاصة بإنهاء دعمها لقوى الإسلام السياسي والتنظيمات الاخرى، معناه تحول أنقرة إلى الظهير السياسي والمالي لتلك الأطراف، بشكل سوف يفرض مزيدًا من الأعباء عليها، خاصة مع التغير الملحوظ في الموقف الأمريكي، والذي بدت مؤشراته في التركيز على الحرب ضد الإرهاب وتبني مواقف مختلفة إزاء قوى الإسلام السياسي، خاصة جماعة الإخوان المسلمين، والذي ربما يراه البعض يشكل توازنا في المعادلة الدولية للحرب على الإرهاب، في ظل تشابه سياسة كل من الدوحة وأنقرة في التعامل مع التطورات الطارئة على الساحة الإقليمية، وهو ما يجعل الدوحة وأنقرة لوحدهما يواجهان ضغوطا إقليمية ودولية، وهذا ما دعى لانعقاد قمة كوالالمبور الاسلامية في ماليزيا في ديسمبر ٢٠١٩ وبمشاركة دول إسلامية كبرى مثل باكستان واندونيسيا إضافة لماليزيا الدولة المضيفة وتركيا وقطر قد يخفف الضغوط الإقليمية والدولية المحتملة، خاصة أن باكستان دولة نووية وإندونيسيا دولة إسلامية ذات قوة بشرية هائلة ومع التطور التكنولوجي التركي ممكن تتغير قواعد اللعبة.

ثانيا: تفكيك المجلس:

لا يعد مسار "تفكيك المجلس" بعيدًا عما أجرى من دراسات قبل الأزمة الراهنة. وقد استند هذا السيناريو إلى أن هناك مخاوف لدى المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين بأن هناك مساعي إيرانية وعُمانية لتفكيكه، وهو ما سبق أن عبرت عنه اللاءات العُمانية الثلاث قبل انعقاد قمة الكويت الخليجية منذ ثلاث سنوات: "لا للاتحاد. ولا للعملة الخليجية الموحدة. ولا لتوسعة قوات درع الجزيرة". بل إن قطر ظلت حساسة تجاه الاندماج في اتحاد تقوده السعودية، وهو ما كان يجعلها تقرر في لحظة حاسمة عدم الانضمام لعضوية الاتحاد الخليجي في حال تبلور النية لإنشائه بسبب اختلاف الرؤى حول الربيع العربي وكثير من ملفاته .

هنا قد تتطلب المرحلة المقبلة من عمر مجلس التعاون الخليجي تحرك بعض الدول المؤثرة مثل المملكة العربية السعودية والإمارات لمراجعة هياكله التنظيمية، وإعادة النظر في وظائفه وتقييم سبل أدائه، والبحث عن مخرج حقيقي يحقق التكامل الاقتصادي الإقليمي، ويحفظ الأمن الجماعي، ويقود إلى توافق حول سياسة خارجية ودفاعية مشتركة، بل والتفكير في تعديل الآلية داخل المجلس كوضع إطار عام للسياسة الخارجية بالتصويت بين الدول الأعضاء على الرؤى والسياسات العامة وبراي الأغلبية يتم العمل عليها

مثل الاتحاد الاوربي. فالسياق الإقليمي يحتم على دول الخليج خلق أطر جديدة للتعامل مع التحديات المركبة.

في حين قد تتجنب دول المقاطعة الخليجية التفكير بمنطق المبادرة الاستباقية بنقل الخلاف إلى ساحة مجلس التعاون الخليجي، بما يؤدي إلى تفتيته أو انهياره، لاسيما أن هدف المقاطعة لا يحقق أهدافه. ورغم ضعف أداء المجلس في التعامل مع بعض التحديات الداخلية والإقليمية إلا أنه يمكن تطويره بمشاركة الدوحة، ومما يقوض مجلس التعاون قيام بعض دول المقاطعة بمحاولة توسيع دوائر الجبهة المناوئة لحكم الأمير تميم بن حمد من أبناء الأسرة "آل ثاني"، واستغلال وجود امتدادات قبلية وعائلية للرياض وأبو ظبي مع نظرائها في الدوحة، ومحاولة تفكيك نسبي لشبكة تحالفاته الداخلية وهذا منحى خطير يعظم من الازمة الحالية.

المبحث الثاني: دوافع التحامل السعودي الإماراتي على دولة قطر:

المطلب الأول: موقف دولة قطر من الربيع العربي وقضايا العالم الإسلامي(١٢):

مع اندلاع شرارة ما عُرف بثورات الربيع العربي في أواخر العام ٢٠١٠ وبداية العام ٢٠١١ في عددٍ من الدول العربية، حيث كانت البداية في تونس ثم في ليبيا ومصر واليمن وسوريا، لم تسلم بعض دول الخليج الآمنة والمستقرة من تطاير شرر تلك الاضرابات التي عمّت العالم العربي، فكان بعض الحراك والمظاهرات في كلٍ من سلطنة عُمان ومملكة البحرين ودولة الكويت والمنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية، ولكن سرعان ما تمّ استيعاب وامتصاص تلك التحركات من قبل حكومات الدول الخليجية، إمّا من خلال حُزمٍ إصلاحية أو من خلال حَزمٍ عسكري كما كان الحال في البحرين وذلك لضمان استباب الأمن في منطقة الخليج(١٣).

غير أن قطر لم تتعامل مع ثورات الربيع العربي كما تعاملت معها دول الخليج الأخرى، فقد اختارت القيادة القطرية أن تدعمَ ما اعتبرته حق الشعوب العربية في تقرير مصيرها، وانتفاض تلك الشعوب في وجه الحكّام المستبدين من أجل حصولها على حريتها وصون كرامتها – وقد يراه البعض دعما للشعوب في التخلص من الظلم، وقد يراه البعض تدخلا في الشئون الداخلية لتلك الدولة –(١٤)، فقد قدّمت الدوحة الدعم السياسي والمادي لتلك الثورات – كما أن ذلك الدعم توافق مع الدعم الشعبي في اختيار – جماعات تيار الإسلام السياسي؛ من خلال صناديق الاقتراع، لا سيما جماعة الإخوان المسلمين، مما أوصلهم إلى سدّة الحكم في عددٍ من الدول كمصر وتونس. في حين أن دول الخليج الأخرى كالسعودية والإمارات صنفت تلك الجماعة بالإرهابية ووصفتها بالمتطرفة وحظرت جميع أنشطتها على أراضيها، نظرًا لقناعة تلك الدول بأنّ جماعات تيار الإسلام السياسي تمتلك أيدولوجية تسعى للإطاحة بالحكم في

دولها، وقد تم الإعلان في دولة الإمارات العربية المتحدة عن إيقاف واعتقال عناصر عدد من خلايا تلك المجموعات(١٥).

لقد ساندت قطر بقوة لبنان وغزة ضد العدوان الإسرائيلي. ومع انطلاق ثورات الربيع العربي، حاولت الدول العربية تحميل الإعلام القطري المسؤولية عنها في تهربٍ من عملية محاسبة للنفس على الأخطاء والسياسات التي قادت إلى الحالة الثورية عربيًا. وقد ازدادت الضغوط على النظم العربية في ضوء النموذج الحضاري الذي قدمه الشباب العربي في الساحات والميادين العامة، وأثار إعجاب الغرب والعالم، وجعل الولايات المتحدة تتخلى أمام هذا النموذج السلمي في التغيير، عن أكثر حلفائها قربًا، كما حصل مع نظام حسني مبارك في مصر، مما جعل بعض المفكرين يرى أن ذلك مخطط غربي يسعى لتدمير الدولة الوطنية؛ لكي يتم تمزيق كل الدول العربية، وإظهار قيادات جديدة تنفذ كل السياسات والإملاءات الغربية، دون شروط، وهو ما يحصل الآن.

وقد وجدت دول الخليج كبقية الأطراف الإقليمية والدولية بالتحركات الشعبية التي اجتاحت المنطقة أواخر العام ٢٠١٠، والتي أحدثت تحولات مهمة في البيئة السياسية للمنطقة دفعت الأطراف الإقليمية والدولية لإعادة صياغة توجهاتها السياسية في التعامل مع الأوضاع المستجدة. عندها ظهرت مواقف الدول الخليجية تجاه الربيع العربي، ففي حين أيدت قطر جميع تلك الثورات وساندتها سياسيًا وإعلاميًا، اتخذت سلطنة عمان موقفًا شبه محايد إزاء الثورات في الخارج وعملت سريعًا على احتواء التحركات الشعبية التي شهدها الشارع العماني عام ٢٠١١، فيما عارضت بقية دول الخليج الربيع العربي واتخذت إزاءه موقفًا سلبيًا بالمجمل، غير أنها لم تتعامل بنسق واحد، وتباين موقفها تبعا لعلاقاتها مع أنظمة الحكم عند اندلاع الربيع في هذه الدول(١٦).

وفي الوقت ذاته التي عارضت الدول الأربع الأخرى التحركات الشعبية المطالبة بالتغيير في مصر وتونس واليمن التي تمتعت بعلاقات قوية مع أنظمتها الحاكمة، اتخذت موقفًا مغايرًا في سوريا وليبيا، ودعمت التحركات الشعبية، ومن ثم الثورة المسّلحة التي سعت لإسقاط نظامي الرئيس السوري بشار الأسد والرئيس الليبي معمر القذافي.

غير أن بعض دول الخليج تدخلت بصورة قوية سياسيًا واقتصاديًا من أجل عودة الأوضاع التي كانت سائدة قبل الربيع العربي في كل من مصر واليمن وليبيا، ودعمت الأطراف السياسية المعارضة للثورات الشعبية ولحكم الإسلاميين، وقد نجحت جهودها بالفعل في تغيير الأوضاع في مصر، في حين أسهمت مواقفها هذه في اليمن إلى انزلاقه لحالة خطيرة من عدم الاستقرار بسبب أطماع الحوثيين المتصاعدة والمتسارعة للسيطرة على البلاد، في ظل تراجع دعمها للتحول السياسي لاستشعارها بان للإسلاميين

(حركة الإصلاح) دور أساسي فيه قد يوصلهم إلى الحكم بالشراكة مع الآخرين بعد إقرار الدستور وتطبيق مخرجات الحوار الوطني.

ونتيجة لذلك ظهرت معظم دول مجلس التعاون الخليجي أمام الرأي العام العربي، بأنها معارضة للربيع العربي، وبأن ما يحدث الآن في دول الربيع العربي من فوضى وعدم استقرار، يعزى في جزء منه إلى هذا الموقف المبني على الهواجس والتخوفات وليس على الدراسات والتقديرات الاستراتيجية الموضوعية والواقعية، والتي حجبت هذه الدول عن الاستفادة من التغيرات الجديدة أو دعمها لصالح الشعوب. ونتيجة التباين في سياسات دول الخليج أدى إلى تراجع دورها العربي والإقليمي، حيث لم تعد قادرًة على اتباع سياسة إقليمية موحدة في التعامل مع الغير، وخاصة في ظل غياب دورها الكلي في التعامل مع الملف النووي الإيراني الذي تولاه حليفها الاستراتيجي الولايات المتحدة.(١٧)

وبسبب انشغال دول أساسية في مجلس التعاون الخليج، بتعديل أولوياتها فيما يخص التعامل مع التهديدات، حيث قدمت التهديدات المزعومة من الربيع العربي على التهديد الحقيقي المستمر لتنامي النفوذ الإيراني، الأمر الذي شجع إيران على التوسع في هذا النفوذ وتحقيق مكاسب أساسية في ضوء غياب دور دول الخليج، وهو ما زاد من الوزن الإيراني الجيواستراتيجي ورفع مستوى تهديده لدول المجلس، وفرض على دوله أن تتعامل مع بعض ملفات المنطقة في كلٍّ من العراق وسوريا واليمن والبحرين وغيرها انطلاقًا من هذا التحول، وكذلك فيما يتعلق بأمن مضيق هرمز والوصاية الإيرانية على المواطنين فيها من أتباع المذهب الإسلامي الشيعي في العالم العربي وتصاعد جهود مكافحة ما يعرف" بالإرهاب "واستنزاف الأمن والمال فيه.

وبينما كانت قطر وقناة الجزيرة تؤديان أكثر أدوارهما حيوية ومحورية في المنطقة العربية خلال هذه المرحلة، كانت النظم العربية تعيش مرحلة انكماشٍ ودفاعٍ عن النفس، محاولةً الانحناء للعاصفة ريثما تهدأ. لكن الأمور لم تلبث أن تغيّرت بسرعة. وكان الهجوم الإعلامي الخليجي الأخير، وما استتبعه من قطعٍ للعلاقات الدبلوماسية، جعل من سياسة قطر الخارجية ركيزةً أساسيةً لتحقيق أغراضه، وجاء على رأسها اتهامات لقطر بدعم الإرهاب، وتنمية علاقاتها مع إيران، وزعزعة استقرار دول مجلس التعاون، إلى غير ذلك من الاتهامات التي تسقط بسهولة أمام أي تحليلٍ موضوعي. فقطر هي حليفٌ فعالٌ في الحرب على الإرهاب، وهذا ما أكّده الرئيس الأميركي دونالد ترامب خلال لقائه بأمير قطر على هامش قمة الرياض.

ويعتبر عام ٢٠١٣م نقطةً تحول في سياسة قطر الخارجية؛ إذ بدأ المد الثوري بالانحسار، نتيجة أخطاء وإخفاقات لقوى الثورة، وعنف الأنظمة، والمؤامرات الدولية على المنطقة العربية، ولا سيما النظام السوري وفي مصر عاد العسكر إلى الحكم، وتعقيدات الوضعين السياسي والاجتماعي العربيين. وبدأت قوى

النظام القديم والثورة المضادة تستجمع قواها استعدادًا لهجومٍ مضادٍ كبيرٍ بغطاء غربي، وحققت اختراقين مهمين: الأول في مصر حيث تمكّن الجيش- بدعمٍ فاعلٍ من دول خليجية أهمها السعودية والإمارات- من الانقلاب على العملية الديمقراطية ووضع حدٍ لإفرازات ثورة ٢٥ يناير ونتائجها. والثاني في سورية، حيث تمكّن نظام الأسد بفضل الدعم الإيراني من الصمود في وجه قوى الثورة والمعارضة والانتقال إلى الهجوم العسكري المضاد، بينما نجح المعسكر الآخر؛ كقطر وإيران وتركيا من دعم قوى الثورة، والإطاحة بحكومات كل من اليمن وليبيا.

المطلب الثاني: الأزمة الخليجية تساؤلات وردود:

الخلافات ليست جديدة على دول الخليج فثمة صراعات بين دول مجلس التعاون منذ القدم، على سبيل المثال الحرب السعودية الكويتية عام ١٩٢٠، فيما يسمى بمعركة الجهراء، كما وقع نزاع بين عمان وأبو ظبي مع المملكة العربية السعودية على أراضي حدودية، من ١٩٥٠م إلى ١٩٧٠م، وحدثت مناوشات في عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣م على الحدود السعودية القطرية. أدى ذلك إلى شعور الدول الخليجية الصغيرة بتهديد أمنها بسبب الأوضاع الإقليمية والهيمنة على قرارها في دول مجلس التعاون الخليجي وإعاقة محاولات وضع سياسات عسكرية وأمنية جماعية مثل "درع الجزيرة" أو اتفاق أمن داخلي مشترك(١٨).

ويذهب بعض الكتاب إلى أنه إذا كانت المفاهيم الأمنية المشتركة هي أساس تشكيل مجلس التعاون (GCC) فقد يكون عام ٢٠١١م هو وقت ولادة الخلافات الجذرية بين دول مجلس التعاون الخليجي الحديثة، وقد ترجع الإرهاصات الأولى إلى أبعد من ذلك، وهذا ما ذكرته الباحثة "سينزيا بيانكو" الباحثة في معهد تشاثام هاوس البريطانية أنه عندما حصلت الكيانات الخليجية على استقلالها في عام ١٩٧١م، كانت النزاعات الحدودية شائعة بينها ولم تتوقف. ولم يتم حل الخلافات بين السعودية وقطر إلا في عام ٢٠٠١م. وتذكر أنه كانت هناك مواجهات صغيرة لكن عنيفة في عام ١٩٩٢م. ومن ثم عام ١٩٩٥، واستمرت ولا سيما في اعقاب الانتفاضات العربية لعام ٢٠١١م، وما سمي بـ الربيع العربي. كانت المملكة العربية السعودية تنظر بعدم الرضا إلى سلوك دولة قطر كتحد لتوازن القوى التقليدي داخل دول مجلس التعاون الخليجي، لا سيما من خلال تمكين الجهات الفاعلة التي من وجهة النظر السعودية تهدد الاستقرار الإقليمي. المثال الرئيسي هو بالطبع "جماعة الإخوان المسلمين"، المدعومة من الدوحة والمدرجة كمنظمة إرهابية من قبل كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة في عام ٢٠١٤"، ويذهب بعض الباحثين مثل "إيلان مانور وماركوس هولمز" إلى التأكيد بأن إحدى نقاط الخلاف الرئيسية منذ عام ٢٠١٤، وحتى اندلاع الأزمة الراهنة هي عدم رغبة قطر في التوافق مع

السعودية والإمارات العربية المتحدة ضد إيران، وهذا تحليل بعيد عن الواقع؛ بسبب مشاركة قطر في عاصفة الحزم وضد النظام في سوريا الحليف لإيران، وإيران ينظر إليها على أنها قوة معادية لجميع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"(١٩).

وقد سعت دولة قطر وخاصة عام ١٩٩٥ عند صعود الأمير حمد بن خليفة للحكم البحث عن دور وطني لها يري أن لكل دولة دوراً في المجتمع الدولي تلعبه، وعندما تسلم الأمير تميم الحكم خلفا لوالده عام ٢٠١٣، تضاعف دور قطر الوطني والإقليمي في المحافل الإقليمية والدولية معتمدة في ذلك على الوفرة المالية ما سمح لدولة قطر بلعب دور واضح.

المطلب الثالث: دول المقاطعة والإصرار على حصار قطر:

لماذا قطر بالذات؟ ولماذا الآن؟ ولماذا الحصار بكل هذا الإصرار على شعب وبلد جار؟ لماذا لم نحاصر إسرائيل ولم نحاصر إيران؟ لماذا هذا الرفض لكل سبل المصالحة؟ ما الذي طرأ على سياسة قطر مؤخرا أدى إلى إعلان الحرب عليها فجأة ودون مقدمات؟ هل كانت زيارة ترامب للمنطقة وراء الحصار؟ وهل هي مقدمة لحرب طويلة لتصفية القضية الفلسطينية وتصفية حسابات قديمة؟ ولماذا...؟ ولماذا...؟ أسئلة كثيرة تسرد خلف ستار تلك المقاطعة بدأت تظهر معالم أجوبتها مع الوقت! وقبل الحديث عن مآلات هذه الأزمة وسيناريوهات حلولها، لا بدّ من طرح التساؤلات المشروعة التالية: ما الذي تريده الأطراف التي قاطعت قطر من الدوحة؟ وفي مصلحة من تصب هذه الفرقة في الصف العربي؟ ومن هو الطرف المستفيد بالدرجة الأولى من عزل قطر عن محيطها؟ وما هي خيارات الدوحة للخروج من هذه الأزمة؟

لا تزال الأزمة قائمة، لا يزال الأفق والخيارات محدودة لإيجاد حلولٍ لهذه الأزمة، والمراقب لها يرى أن الدول التي اتخذت خطوة قطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر تريد الضغط على الدوحة لتنفيذ شروط معينة، واستقطاب الدوحة لتعود إلى حاضنة الدول الخليجية وفق رؤية تلك الدول، وانضواء قطر تحت مظلة اتجاهات سياسة خارجية خليجية مشتركة فيما يتعلق بملفات بعينها لا سيما فيما يتعلق بملفي الموقف من الإسلام السياسي وإيران، فهل ستقبل الدوحة بذلك؟ وفي حال عدم قبولها من باب رفضها لأن يكون لها وصاية لأحدٍ عليها كما أُعلن على لسان وزير خارجيتها الشيخ مُحَمَّد بن عبد الرحمن آل ثاني، فما هي خياراتها الأخرى؟ وهل ستبقى قطر عضوًا في مجلس التعاون الخليجي أم ستنسحب أم سيُفرض عليها الانسحاب؟ ما هو موقف جامعة الدول العربية من هذه الأزمة؟ وهل ستتخذ الجامعة العربية موقفًا منسجمًا مع موقف منظمة التعاون الإسلامي الذي أيّد بشكلٍ أو بآخر موقف الدول التي قطعت علاقاتها مع الدوحة؟ وأي موقفٍ سيتبناه المجتمع الدولي؟ وهل سيتم تدويل الأزمة لتصل إلى أروقة الأمم المتحدة؟(٢٠).

لماذا قطر ؟

هل لأن قطر بها أكبر متحف للحضارة الإسلامية في العالم يعتز به كل مسلم حقيقي، لديه الغيرة على هويته الإسلامية. قطر استثمرت في إصلاح التعليم ما لم تستثمره أي دولة من دول الخليج ناهيك عن الدول العربية مما يجعلها مفخرة لكل العالم الإسلامي. قطر دعمت المظلومين من دول العالم العربي، خاصة دول الربيع العربي دعما شعبيا وليس حزبيا، دعما ماديا ومعنويا لم تقم به أي دولة من دول الحصار(٢١).

تقع قطر على ملتقى الطرق ما بين الشرق والغرب. كما أنها دولة حديثة ومزدهرة في قلب منطقة الشرق الأوسط ولديها رؤية طموحة للتطور، فإنها توفر مستوى معيشياً متميزاً وتمتلك مرافق متطورة وبنية تحتية حديثة كما تقدم مزيجاً متفرداً بين الثقافات المحلية والعالمية. فضلا عن ذلك، أصبحت قطر محوراً للشبكات الإقليمية والدولية ومركزاً لعقد الاجتماعات في مجالات الدبلوماسية الدولية، والطاقة، والمال والاقتصاد، والإعلام، والرياضة.

ومع هذا الازدهار تم تنظيم العديد من الفعاليات الثقافية والفكرية والفنية علاوة على إنشاء المباني الأيقونية مثل متحف الفنون الإسلامية الذي صممه المعماري المعروف آي. إم. باي. وتمنح البلاد قاطنيها وزائريها بيئة آمنة يغلفها الود وروح الأسرة ومكاناً طيباً للعيش والدراسة والعمل. كما أن موقعها المتوسط يجعلها مكاناً مثالياً لاستكشاف المقاصد الأسيوية والأفريقية والأوروبية. وهناك رحلات طيران مباشرة تربط ما بين الدوحة والعديد من المدن في مختلف أنحاء العالم.

وللسنة الخامسة على التوالي، احتلت قطر المرتبة الأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في تقرير مؤشر السلام العالمي لعام ٢٠١٤. وبحسب ذلك التقرير، فقد احتلت قطر المرتبة الأولى بين الدول العربية والمرتبة ٢٢ على مستوى العالم من بين ١٦٢ دولة يغطيها مؤشر السلام العالمي(٢٢).

وتعد قطر أعلى دول العالم من حيث مستوى دخل الفرد، حيث يبلغ متوسط دخل الفرد فيها ١٠٠,٩٠٠ دولار أمريكي (تقدير ٢٠١٢). واستمرت حالة الازدهار في السنوات الأخيرة حيث واصل معدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نموه بنسبة ٦,٢ % بدءا من عام ٢٠١٤. فضلا عن أنها تملك واحدا من أسرع الاقتصاديات نموا في الشرق الأوسط، حيث تضاعف حجم الاقتصاد ثلاث مرات تقريبا في الفترة من عام ٢٠٠٥ وحققت قطر ناتجاً محلياً إجمالياً اسمياً بقيمة ١٧٣,٣ بليون دولار أمريكي في عام ٢٠١١(٢٣).

وتحتفظ قطر منذ أمد طويل بمرتبة متقدمة في التصنيفات السيادية حيث يبلغ تصنيفها AA، وواصلت في عام ٢٠١٤ الاحتفاظ بتصنيف "مستقر" بحسب وكالة ستاندرد أند بورز للتصنيف

الائتماني. في سنة ٢٠١٣- ٢٠١٤ احتلت قطر المرتبة ١٣ على العالم بحسب مؤشر التنافسية الخاص بالمنتدى الاقتصادي العالمي وأعادت التأكيد من جديد على مركزها بوصفها صاحبة أقوى اقتصاد تنافسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

أشار صندوق النقد الدولي إلى أن الاقتصاد القطري قد حقق نموا حقيقيا بنسبة ١٨,٨% في عام ٢٠١١، ومن المتوقع أن ينمو الاقتصاد نموا حقيقيا بنسبة إضافية تبلغ ٦% في عام ٢٠١٢ بحيث يصل إجمالي الناتج القومي إلى ١٩٥,٦ بليون دولار أمريكي. (المصدر: صندوق النقد الدولي: النظرة الاقتصادية الإقليمية لعام ٢٠١٢/تحديث أبريل ٢٠١٢). كما جاءت قطر في مرتبة ثاني أغنى دول العالم في عام ٢٠١١ بعد لوكسمبورغ من حيث نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي(٢٤).

كما تعد رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ بمثابة الموجه الأول لحركة النمو الاقتصادي في البلاد. وتلتزم الحكومة بخلق اقتصاد ديناميكي وتنافسي وذي قاعدة عريضة عن طريق زيادة التنوع الاقتصادي من خلال إعادة استثمار ثروة قطر المتمثلة في موارد الطاقة. وتمتلك قطر من احتياطيات الهيدروكربون المؤكدة ما تزيد قيمته عن ٢٥,٤ تريليون دولار أمريكي ومن المنتظر تحويل هذه الاحتياطيات إلى نقود سائلة على مدار الأعوام المائة القادمة، مما من شأنه الحفاظ على النمو الاقتصادي والتطور طويل الأجل. (المصدر: بريتيش بتروليوم: النشرة الإحصائية للطاقة في العالم ٢٠١١)

المطلب الرابع: ماذا حقق الحصار لأطراف النزاع؟

أكملت المقاطعة التي تفرضها كل من السعودية والإمارات والبحرين ومصر على قطر أكثر من (١٠٠٠) يوم، وسط جدل بين من يرى أنها حققت أهدافها ومن يرى عكس ذلك. فالبعض في دول المقاطعة الأربع يرى أن هذه الخطوة، التي تسميها قطر حصارا، قد ساهمت في وقف "الدعم القطري" لمنظمات تعتبرها هذه الدول "إرهابية" وتقول إنها تنشط في بعض دول المنطقة، من بينها جماعة الإخوان المسلمين. وكانت الدول الأربع قد فرضت مقاطعة دبلوماسية على الدوحة في ٥ من يونيو/حزيران ٢٠١٧ واتهمتها بدعم "الإرهاب". وهو ما تنفيه قطر. وقد رافق قطع العلاقات الدبلوماسية إجراءات اقتصادية بينها إغلاق الحدود البرية والطرق البحرية، ومنع استخدام المجال الجوي وفرض قيود على تنقلات القطريين. كما أغلقت السعودية مكاتب قناة "الجزيرة" القطرية في الرياض. وفي ٢٢ من يونيو/حزيران، عرضت السعودية والإمارات والبحرين ومصر على قطر قائمة من ١٣ طلبا وحددت لها مهلة عشرة أيام لتنفيذها. وكان من ضمن المطالب إغلاق قناة الجزيرة والحد من علاقات قطر مع إيران وإغلاق قاعدة عسكرية تركية على أرضها إلا أن قطر قالت إن "اللائحة غير واقعية" وغير قابلة للتطبيق.

بعدها نشرت السعودية وحلفاؤها لائحة سوداء تضم من وصفتهم بشخصيات وكيانات "إرهابية" ضمت مجموعة من شخصيات ورموز وكيانات قطرية. وترافق قطع العلاقات مع إجراءات اقتصادية بينها إغلاق الحدود البرية والطرق البحرية، ومنع استخدام المجال الجوي وفرض قيود على تنقلات القطريين. وتقول قطر إنّها تتعرّض لعقاب جراء سعيها لانتهاج سياسة خارجية مستقلة، متهّمة الدول المقاطعة بمحاولة تغيير النظام فيها. وكان الغاية من فرض الحصار هو الضغط على قطر اقتصاديا، ولكن الحال جاء على عكس ما أرادوا، فقد أكد أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني يوم الثلاثاء ٥ نوفمبر ٢٠١٩ أن بلاده استطاعت التغلب على آثار المقاطعة الاقتصادية الإقليمية(٢٥).

وقال الشيخ تميم في كلمة أمام مجلس الشورى أنه "نتيجة لجهود خفض النفقات مع زيادة الكفاءة، تحول العجز الكبير في موازنة ٢٠١٧ إلى فائض". وأضاف "تمكنا من استرجاع احتياطات الدولة وإيصالها إلى مستويات أعلى مما كانت عليه قبل الحصار". وحقق نموا ٢.٢ بالمئة على أساس سنوي في الربع الثالث من ٢٠١٨. وجرى تجديد موارد البنوك القطرية بالودائع الأجنبية التي حلت محل الكثير من الأموال السعودية والإماراتية المنسحبة(٢٦)..

ومع فقاعات الحصار المزعوم، قالت وكالة الأنباء القطرية يوم الأربعاء ١١ تموز – يوليو ٢٠١٩ إن شركة الخطوط الجوية القطرية أعلنت أنها وقعت اتفاقيات في واشنطن هذا الأسبوع تصل قيمتها الإجمالية إلى أكثر من خمسة مليارات دولار. لكن الوكالة لم تقدم مزيدا من التفاصيل(٢٧).

وبعد فترة وجيزة من المقاطعة، أقامت الدوحة طرقا جديدة للتجارة لتحل محل الشركاء الخليجيين السابقين. وفي أواخر ٢٠١٧، افتتحت ميناء بقيمة ٧.٤ مليار دولار صُمم ليصبح مركزا للنقل البحري الإقليمي.

كما أن قطر أعلنت يوم الاثنين ١٦ ديسمبر ٢٠١٩ عن موازنة للعام ٢٠٢٠ تبلغ ٢١٠.٥ مليار ريال قطري (٥٧.٨٣ مليار دولار) بزيادة ١.٩ بالمئة في المصروفات مقارنة مع ٢٠١٩.وقالت وزارة المالية في بيان: إن الدولة الخليجية تتوقع فائضا قدره ٥٠٠ مليون ريال العام المقبل مقارنة مع فائض ٤.٤ مليار ريال هذا العام(٢٨).

وبعد عامين من جلب آلاف الأبقار المدرة للحليب من أجل التغلب على الحظر التجاري، أصبحت شركة "بلدنا" القطرية لإنتاج الألبان تصدر للخارج للمرة الأولى. ويقول المسؤولون الحكوميون إن التوسع السريع لشركة "بلدنا" أظهر أن الحصار جعل الاقتصاد القطري أشد قوة من ذي قبل، حيث يتمثل هدفهم في تشجيع المنتجين المحليين.

ويقول دبلوماسيون ومحللون: إن قطر ذات الكثافة السكانية القليلة إلا أن لديها صندوقاً سيادياً بقيمة ٣٢٠ مليار دولار، في وضع جيد في مواجهة الحظر. وفي حال فرض الحصار لغرض إنهاك الدوحة اقتصاديا نسمع أن مسؤولا حكومياً قطرياً. يقول لرويترز: إن قطر اشترت سندات للحكومة اللبنانية في إطار خطة لاستثمار ٥٠٠ مليون دولار لدعم اقتصاد لبنان الذي يواجه صعوبات. وسيدعم مثل هذا الاستثمار البلد المثقل بالديون بينما يعكف على إصلاحات طال انتظارها لوضع ماليته العامة على مسار مستدام وتفادي أزمة مالية. وقال وزير المالية اللبناني علي حسن خليل إن الكلام القطري عن شراء سندات لبنانية جدي ويعبر عن التزام الدوحة بوعدها لدعم الاستقرار المالي في لبنان. وأبلغ رويترز "سيكون له تأثير إيجابي على الأسواق ولبنان يتابع الاتصالات مع المسؤولين القطريين لهذا الغرض". وكانت قطر قالت في وقت سابق هذا العام: إنها تخطط لاستثمار ٥٠٠ مليون دولار في السندات الدولارية للحكومة اللبنانية من أجل دعم اقتصاد لبنان الذي يعاني من أحد أعلى معدلات الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في العالم، ومن ركود في النمو الاقتصادي. وقال المسؤول "أبدت قطر على الدوام التزاما تجاه تقوية علاقاتها مع الجمهورية اللبنانية الشقيقة. لذا قررت استثمار ٥٠٠ مليون دولار في الاقتصاد اللبناني، بما في ذلك شراء سندات حكومية لبنانية[٢٩].

كما أنه بالرغم الحصار الحاصل إلا أن قطر لا زالت تنظر لقضايا المسلمين نظرة أخوية صادقة فقد يوم الثلاثاء ٠٧ مايو ٢٠١٩ تخصيص ٤٨٠ مليون دولار كمساعدات للسلطة الفلسطينية لدعم قطاعي الصحة والتعليم والمساعدات الإنسانية العاجلة. حيث تعاني السلطة الفلسطينية من أزمة مالية خانقة بسبب تدهور العلاقات بينها وبين الإدارة الأميركية منذ بداية العام ٢٠١٨، إضافة إلى الخلاف مع إسرائيل. وكانت الإدارة الاميركية أوقفت المساعدة التي تقدمها للسلطة الفلسطينية إثر خلافات نشأت عقب إعلان إدارة دونالد ترامب نقل السفارة الاميركية إلى القدس بداية العام ٢٠١٨. ومن جهة اخرى اقتطعت إسرائيل من الضرائب التي تجبيها لصالح السلطة الفلسطينية، ما حال دون تمكن السلطة الفلسطينية من تسديد رواتب موظفيها. وقال بيان صادر عن وزارة الخارجية القطرية "خصصت دولة قطر ٣٠٠ مليون دولار على شكل منح وقروض لدعم موازنة قطاعي الصحة والتعليم لدى السلطة الفلسطينية". كما أعلنت الدوحة عن تخصيص "مبلغ ١٨٠ مليون دولار لتقديم الدعم الإغاثي والإنساني العاجل، فضلا عن دعم برامج الأمم المتحدة في فلسطين" وأيضا لدعم خدمات الكهرباء. ونشبت أزمة مالية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل بداية العام الحالي حينما شرعت إسرائيل باقتطاع جزء مما تجبيه من ضرائب لصالح السلطة الفلسطينية، معتبرة أن قيمة ما تقتطعه هو ما تدفعه السلطة الفلسطينية لصالح

عوائل "الإرهابيين". وتجبي إسرائيل شهريا حوالي ٢٠٠ مليون دولار من عوائد الضريبة الناجمة عن المعاملات التجارية بينها وبين أراضي السلطة الفلسطينية[٣٠].

يقول مسؤولون قطريون ودبلوماسيون: إنه لا يوجد ما يشير إلى انحسار الخلاف الخليجي، الذي عزز التأييد الداخلي لحاكم البلاد الأمير تميم بن حمد آل ثاني البالغ من العمر ٣٨ عاما. من جانبها حذرت المتحدثة الرسمية باسم وزارة الخارجية القطرية لولوة الخاطر من أن "استمرار الأزمة الخليجية من شأنه تقويض مجلس التعاون الخليجي وجعل انتهاكات حقوق الإنسان هي الوضع القائم الجديد"، وقالت الخاطر في تصريحات بمناسبة الذكرى الثانية للمقاطعة: إن "من أهداف تطبيع الأزمة من قبل دول الحصار إلحاق الضرر باقتصاد دولة قطر ومشاريعها التنموية، وهو الأمر الذي فشلت فيه دول الحصار، بالرغم من محاولاتها الحثيثة"[٣١].

موقف دولة قطر من حل الأزمة:

إنَّ قنوات الحوار بين الدوحة وأطراف الأزمة باتت شبه مغلقة وغير متاحة، خاصة مع تدخل طراف ثالث كوسيط وضامن لأي اتفاق محتمل بين الفرقاء، ولكن باءت كل تلك الوساطات بالفشل.

لقد تدخلت دولة الكويت وسلطنة عُمان لحل الأزمة كونهما ليستا طرفًا في النزاع، وهما عضوان فاعلان في منظومة مجلس التعاون الخليجي، وبالتالي كان لهما مساع ومبادرات لحل النزاع بين قطر من جهة وبقية الأطراف التي قطعت علاقاتها مع الدوحة من جهةٍ أخرى. وبالفعل، فقد بدأ أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح منذ اليوم الثاني لاندلاع الأزمة في البيت الخليجي جولةً قادته إلى الرياض التقى خلالها الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، تبعها بزيارةٍ خاطفة إلى دبي حيث التقى الشيخ مُحَّد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس دولة الإمارات وحاكم دبي وكذلك بالشيخ مُحَّد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبو ظبي، ووصل أخيرًا إلى الدوحة والتقى أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، قبل أن يعود مجددًا إلى الكويت. لم يرشح عن ذلك التحرك الكويتي أي نتائج ملموسة، ولكن لا زالت شعوب المنطقة تُعلق آمالها على تلك الوساطة.

كانت تركيا قوة إقليمية تتمتع بعلاقات مميزة مع دول الخليج كافة، لا سيما مع قطر والسعودية، ويمكن أن تلعب دور الوسيط في حال قبول أطراف النزاع بذلك. غير أن تلك العلاقة مع السعودية أصبحت علاقة سلبية وتطور الخلاف بينهم بعد حادثة الصحفي جمال خاشقجي، والذي قتل في القنصلية السعودية في تركيا، كما تجدر الإشارة هنا إلى أن الدوحة تربطها بأنقرة اتفاقية دفاع مشترك ولتركيا قاعدة عسكرية في قطر، وتستعد لنشر قواتها في تلك القاعدة بعد أن تم موافقة البرلمان التركي بالسماح لها بذلك. كما أن الولايات المتحدة الأميركية يمكن أن تلعب دور الوسيط أيضًا نظرًا لعلاقتها

الاستراتيجية مع دول الخليج التي تربطها بها اتفاقيات دفاعية وأمنية من جهة، ولتحقيق مصلحتها من جهة أخرى. فمن مصلحة واشنطن ضمان أمن واستقرار منطقة الخليج التي تحتوي على أكثر من ٦٠% من مخزون الطاقة في العالم . كما أن هناك دولاً كبرى أخرى تربطها بدول الخليج علاقات استراتيجية هامة، كفرنسا وبريطانيا، يمكن بحكم تحقيق مصالحها في المنطقة أن تسعى لإيجاد مخرجٍ من هذه الأزمة.[٣٢].

ولا شك بأن الأمر متوقفٌ أيضًا على ردة الفعل القطرية وطريقة تعاملها مع الأزمة واستجابتها لتحقيق طلبات الطرف الآخر من أجل إيجاد صيغة ترضي جميع الأطراف للخروج من هذه الأزمة، خاصة في ظل تعنت الدول المقاطعة. حيث علق سعادة الدكتور خالد بن مُحَّد العطية، نائب رئيس الوزراء ووزير الدولة لشؤون الدفاع، آرائه وتحليلاته في لقاء استضافته جامعة جورجتاون في قطر، حمل عنوان "قطر والدروس من حصار ١٠٠٠ يوم بقوله: "منذ أن بدأت الأزمة منذ ما يقرب من ثلاث سنوات، أبدينا استعدادًا جادًا للتفاوض للوصول إلى حل للأزمة، دون وضع أي شروط مسبقة. وفي الوقت نفسه، عززنا دفاعاتنا الأمنية واتبعنا استراتيجية دبلوماسية الدولية، مع وجود إيمان راسخ لدينا بأن التفاوض السلمي هو السبيل الوحيد للتوصل إلى حل يفيد المنطقة بأسرها"[٣٣].

وقال وزير خارجية قطر الشيخ مُحَّد بن عبد الرحمن آل ثاني يوم السبت ٠١ آذار – مارس ٢٠٢٠ إن المحادثات التي استهدفت إنهاء الأزمة الدبلوماسية في الخليج التي امتدت لنحو ثلاث سنوات لم تشهد تحقيق أي انفراجة. وأضاف في تصريحات لقناة الجزيرة "لم يحدث أي اختراق لحل الأزمة الخليجية." ومضى يقول: إن قطر كانت تأمل بالتوصل إلى حل للأزمة التي شهدت قيام السعودية والإمارات والبحرين ومصر بقطع العلاقات السياسية وروابط التجارة والنقل مع قطر منتصف عام ٢٠١٧ إثر اتهامها بدعم الإرهاب والتودد للخصم الإقليمي إيران[٣٤].

وقال الشيخ مُحَّد: "كنا نتمنى حلا للأزمة الخليجية لكن لم يكن هناك أي نجاح لجهود الحل... ما زلنا منفتحين على أن تكون هناك حلول إيجابية قائمة على احترام سيادة الدول". وقد ذكرت مصادر لرويترز هذا الشهر بأن المحادثات بين السعودية وقطر انهارت بعد قليل من بدئها، مما أبقى على الحظر المفروض على الدوحة، الأمر الذي يعرقل الجهود المشتركة لدول الخليج العربية للتصدي لإيران[٣٥].

الخاتمة:

في نهاية المطاف لا نزعم أنه لا يمكن لهذا الأزمة أن تنفرج، وأن مجلس التعاون الخليجي يظل متماسكا ومحافظا على كينونته، على الرغم من صعوبتها الراهنة، وتعقد ملفاتها، والمسار الشائك الذي انجرفت إليه، إلَّا أننا نؤمل في شعوب دول الخليج العربية أن تبقى شعبًا واحدًا، يجمعه دينٌ واحد، وتقاليد

وعادات واحدة، ولغةٌ واحدة، وتراث ونسب ودم واحد، وسيكون مُلحًا في هذه المرحلة الحرجة ترجيحُ مبدأ الحكمة لقادة دول مجلس الخليج، ووأد هذه الفتنة وقطع الطريق على من يريد تذكية نارها لتحقيق أجندةٍ ما، ولابدَّ تخمد نار هذه الأزمة بين الأشقاء الخليجيين، وبإذن الله ستزول، وستبقى ذكريات من مخلّفات الماضي.

الاستنتاجات:

- أن هناك تراكمات سبقت الأزمة التي اندلعت عام ٢٠١٧، وكانت قديمة بقدم استقلال تلك الدول.
- كما سبقت الأزمة في حالتها الراهنة وقوف دولة قطر مع ثورات الربيع العربي.
- كان لما حققته دولة قطر من ظهور تنموي أثر كبير في نشوء تلك المقاطعة أو الأزمة.
- هناك احتمالان عند عدم حل الأزمة وهو انسحاب قطر من المجلس الخليجي، والثاني تفكك المجلس.
- استعداد قطر التام لحل الأزمة عبر أي وسيط، وشفافيتها حيال ذلك.
- هناك عدة دوافع للتحامل على دولة قطر من دول المقاطعة.
- كل ما جاء في الدراسة لا يمنع أن الله قادر على أن يغير الحال ويصلح بين أشقاء الدين واللغة والتقاليد والدم.

هوامش البحث:

---

(١) عبد الله، جمال، الأزمة القطرية – الخليجية إلى أين؟، مركز الشرق للأبحاث الاستراتيجية، على الموقع: (https://research.sharqforum.org)، تاريخ الدخول: ٢٠٢٠/٠٤/٢٠

(٢) التميمي، نواف، الدبلوماسية القطرية واختبار الأزمة، (مجلة سياسات عربية، دورية محكمة، ع٢٧، يوليو ٢٠١٧)، ص٩.

(٣) وحدة تحليل السياسات، تقدير موقف أزمة العلاقات الخليجية = في أسباب الحملة على قطر ودوافعها، (قطر، المركز العربي للأبحاث والدراسات ودراسة السياسات، ٢٠١٧)، ص ١-٢.

(٤) عبد الله، جمال، السياسة الخارجية لدولة قطر (١٩٩٥-٢٠١٣): روافعها واستراتيجياتها، (بيروت، الدار العربية للعلوم، والدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، ط١، ٢٠١٤)، على الموقع:

(٥) عبد الواحد، أثير، "دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الأزمات العربية والإقليمية"، مجلة دراسات دولية، العدد (٤٣)، ٢٠١٠، على الموقع: http://bit.ly/2vbdTST، تاريخ الدخول: ٢٠٢٠/٠٤/٢٠.

(٦) عبد الله، جمال، الأزمة القطرية – الخليجية إلى أين؟، مركز الشرق للأبحاث الاستراتيجية، (مرجع سابق)، تاريخ

الدخول: ٢٠٢٠/٠٤/٢٠

(٧) إيماسك، ارتفاع صادرات إيران لدول الخليج والإمارات تتصدر قائمة المستوردين، الإمارات، مركز الإمارات للدراسات، تاريخ النشر :٢٠١٨-١٢-١٦ على الموقع: http://www.emasc-uae.com/news/ تاريخ الدخول: ٢٠٢٠/٠٤/٢٠

(٨) المرجع نفسه

(٩) الواقع في ثورات الربيع العربي أنه كان لقطر دور واضح في دعم ثورات الشباب والتي باتت تعرف (بالربيع العربي)

(١٠) يورو نيوز، وزير خارجية قطر: لم ندعم الإخوان المسلمين ولم نتوقف عن دعم مصر بعد مرسي، على الموقع: (https://arabic.euronews.com/2019/12/07)، تاريخ الدخول: ٢٠٢٠/٠٤/٢٠

(١١) صحيفة الحياة اللندنية، القاهرة والرياض تشترطان تغيير سياسة قطر ...، ٠٤ يونيو ٢٠١٧: على الموقع: http://www.alhayat-j.com/، تاريخ الدخول: ٢٠٢٠/٠٤/٢٢

(١٢) احمد سعيد نوفل وآخرون، أزمة دول مجلس التعاون الخليجي في التعامل مع الربيع العربي، (الأردن، مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد ٨، مارس ٢٠١٥)، ص ٤..

(١٣) موسى، إبراهيم مُحَمَّد، الانحرافات الفكرية وأثرها على الربيع العربي، رسالة دكتوراه (كوالالمبور، جامعة ملايا، ٢٠١٨). ص١٠٧

(١٤) "قطر تدعم الشعوب نحو تحقيق الحرية والعدالة والكرامة"، اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، (تاريخ الدخول: ٨ يونيو/ حزيران، ٢٠١٧): http://www.nhrc-qa.org/ar/%D9%82%D8%B7%D8%B1-%D8

(١٥) الإمارات تعتقل خلية إخوانية"، Sky News عربي، (تاريخ الدخول: ٨ يونيو/ حزيران، ٢٠١٧): http://www.skynewsarabia.com/web/article/62475

(١٦) موسى، إبراهيم مُحَمَّد، الانحرافات الفكرية وأثرها على الربيع العربي، (مرجع سابق)، ص١٢٣.

(١٧) المرجع السابق.

(١٨) Ulrichsen Kristian Coates 2018: The Gulf Impasse's one year anniversary & the Changing Regional Dynamics by Gulf international forum on may 30 2018.

(١٩) نفس المرجع.

(٢٠) وزير الخارجية القطري يرفض التدخلات في سياسة بلاده ويؤكد قدرتها على الصمود"، France 24، http://www.france24.com/ar ، تاريخ الدخول: ٨ يونيو، ٢٠١٧

(٢١) الخلف، مصطفى، لماذا قطر، مدونة اكتب، (https://oktob.io/posts/8670)، 3/6/2017

(٢٢) كلية الشؤون الدولية في قطر، لماذا قطر؟ (قطر، جامعة جورجتاون: https://www.qatar.georgetown.edu/ar/%، تاريخ الدخول: ٢٠٢٠/٠٤/٢٢.

(٢٣) المرجع السابق.

(٢٤) المرجع السابق.

(٢٥) نص مونت كارلو الدولية / رويترز، أ ف ب، قطر: أمير قطر: بلادنا استطاعت التغلب على أثار المقاطعة الاقتصادية الإقليمية، (https://www.mc-doualiya.com/articles/20191105)، تاريخ الدخول: ٢٠٢٠/٠٤/٢٠

(٢٦) نفس المرجع.

(٢٧) المرجع السابق، الخطوط الجوية القطرية توقع اتفاقيات بقيمة ٥ مليارات دولار في واشنطن، على الموقع: https://www.mc-doualiya.com/articles، تاريخ الدخول: ٢٠٢٠/٠٤/٢٠

(٢٨) المرجع السابق، قطر تعلن موازنة بقيمة ٥٨ مليار دولار لعام ٢٠٢٠ وتتوقع فائضا، على الموقع: https://www.mc-doualiya.com/articles/، تاريخ الدخول: ٢٠٢٠/٤/٢٢

(٢٩) المرجع السابق، قطر تشتري سندات لبنانية ضمن استثمار بقيمة ٥٠٠ مليون دولار، على الموقع: https://www.mc-doualiya.com/articles/20190630

(٣٠) المرجع السابق، قطر تخصص ٤٨٠ مليون دولار كمساعدات للسلطة الفلسطينية لدعم قطاعي الصحة والتعليم، على الموقع: (https://www.mc-doualiya.com/articles/20190507)، تاريخ الدخول: ٢٠٢٠/٠٤/٢٢م.

(٣١) بعد مرور عامين على مقاطعة قطر، ما الذي تحقق؟ ٦ يونيو/ حزيران ٢٠١٩، https://www.bbc.com/arabic/interactivity-48546043

(٣٢) عبد الله، جمال، الأزمة القطرية – الخليجية إلى أين؟ (مرجع سابق).

(٣٣) كلية الشؤون الدولية في قطر، لماذا قطر؟ (قطر، جامعة جورجتاون: ٢٥ فبراير ٢٠٢٠ https://www.qatar.georgetown.edu/ar/%)، تاريخ الدخول: ٢٠٢٠/٠٤/٢٤

(٣٤) نص مونت كارلو الدولية / رويترز، أ ف ب، قطر: لا نزال منفتحين على مساع لحل الأزمة الخليجية تحترم سيادة الدول، https://www.mc-doualiya.com/articles، تاريخ الدخول: ٢٠٢٠/٣/٣٠

(٣٥) المرجع السابق.

المصادر والمراجع:

- أحمد سعيد نوفل وآخرون، **أزمة دول مجلس التعاون الخليجي في التعامل مع الربيع العربي**، (الأردن، مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد ٨، مارس ٢٠١٥).
- إذاعة مونت كارلو الدولية / رويترز، أ ف ب، قطر: **أمير قطر: بلادنا استطاعت التغلب على أثار المقاطعة الاقتصادية الإقليمية**، (https://www.mc-doualiya.com/articles/20191105)، تاريخ الدخول: ٢٠٢٠/٠٤/٢٠
- إذاعة مونت كارلو الدولية / رويترز، أ ف ب، **قطر: لا نزال منفتحين على مساع لحل الأزمة الخليجية تحترم**

سيادة الدول، https://www.mc-doualiya.com/articles، تاريخ الدخول: ٢٠٢٠/٣/٣٠

- إيماسك، **ارتفاع صادرات إيران لدول الخليج والإمارات تتصدر قائمة المستوردين**، الإمارات، مركز الإمارات للدراسات، تاريخ النشر :٢٠١٨-١٢-١٦ على الموقع: /http://www.emasc-uae.com/news تاريخ الدخول: ٢٠٢٠/٠٤/٢٠
- **بعد مرور عامين على مقاطعة قطر ما الذي تحقق؟** ٦ يونيو/ حزيران ٢٠١٩، https://www.bbc.com/arabic/interactivity-48546043
- التميمي، نواف، **الدبلوماسية القطرية واختبار الأزمة**، (مجلة سياسات عربية، دورية محكمة، ع٢٧، يوليو ٢٠١٧).
- **الخطوط الجوية القطرية توقع اتفاقيات بقيمة ٥ مليارات دولار في واشنطن**، على الموقع: https://www.mc-doualiya.com/articles، تاريخ الدخول: ٢٠٢٠/٠٤/٢٠
- الخلف، مصطفى، **لماذا قطر**، مدونة اكتب، (https://oktob.io/posts/8670)، ٢٠١٧/٦/٣
- سكاي نيوز عربي، **الإمارات تعتقل خلية إخوانية**، (تاريخ الدخول: ٨ يونيو/ حزيران، ٢٠١٧): http://www.skynewsarabia.com/web/article/62475
- صحيفة الحياة اللندنية، **القاهرة والرياض تشترطان تغيير سياسة قطر ...**، ٠٤ يونيو ٢٠١٧: على الموقع: /http://www.alhayat-j.com، تاريخ الدخول: ٢٠٢٠/٠٤/٢٢
- عبد الله، جمال، **الأزمة القطرية – الخليجية إلى أين؟**، مركز الشرق للأبحاث الاستراتيجية، على الموقع: (https://research.sharqforum.org)، تاريخ الدخول: ٢٠٢٠/٠٤/٢٠
- عبد الله، جمال، **السياسة الخارجية لدولة قطر** (١٩٩٥-٢٠١٣): روافعها واستراتيجياتها، (بيروت، الدار العربية للعلوم، والدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، ط١، ٢٠١٤)، على الموقع:
- عبد الواحد، أثير، **دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الأزمات العربية والإقليمية**، مجلة دراسات دولية، العدد (٤٣)، ٢٠١٠، على الموقع: http://bit.ly/2vbdTST، تاريخ الدخول: ٢٠٢٠/٠٤/٢٠.
- فرانس ٢٤، **وزير الخارجية القطري يرفض التدخلات في سياسة بلاده ويؤكد قدرتها على الصمود**"، http://www.france24.com/ar ، تاريخ الدخول: ٨ يونيو، ٢٠١٧
- **قطر تخصص ٤٨٠ مليون دولار كمساعدات للسلطة الفلسطينية لدعم قطاعي الصحة والتعليم**، على الموقع: (https://www.mc-doualiya.com/articles/20190507)، تاريخ الدخول: ٢٠٢٠/٠٤/٢٢
- **قطر تشتري سندات لبنانية ضمن استثمار بقيمة ٥٠٠ مليون دولار**، على الموقع: https://www.mc-doualiya.com/articles/20190630
- **قطر تعلن موازنة بقيمة ٥٨ مليار دولار لعام ٢٠٢٠ وتتوقع فائضا**، على الموقع: https://www.mc-doualiya.com/articles/، تاريخ الدخول: ٢٠٢٠/٤/٢٢
- **كلية الشؤون الدولية في قطر، لماذا قطر؟** (قطر، جامعة جورجتاون: ٢٥ فبراير ٢٠٢٠ (https://www.qatar.georgetown.edu/ar/%، تاريخ الدخول: ٢٠٢٠/٠٤/٢٤

- اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، **قطر تدعم الشعوب نحو تحقيق الحرية والعدالة والكرامة**، (تاريخ الدخول: ٨ يونيو/ حزيران، ٢٠١٧): http://www.nhrc-qa.org/ar/%D9%82%D8%B7%D8%B1-%D8
- موسى، إبراهيم مُحَمَّد، **الانحرافات الفكرية وأثرها على الربيع العربي**، رسالة دكتوراه (كوالالمبور، جامعة ملايا، ٢٠١٨).
- وحدة تحليل السياسات، **تقدير موقف أزمة العلاقات الخليجية** = في أسباب الحملة على قطر ودوافعها، (قطر، المركز العربي للأبحاث والدراسات ودراسة السياسات، ٢٠١٧)، ص ١-٢.
- يورو نيوز، وزير خارجية قطر: **لم ندعم الإخوان المسلمين ولم نتوقف عن دعم مصر بعد مرسي**، على الموقع: (https://arabic.euronews.com/2019/12/07)، تاريخ الدخول: ٢٠٢٠/٠٤/٢٠
- Ulrichsen Kristian Coates 2018: The Gulf Impasse's one year anniversary & the Changing Regional Dynamics by Gulf international forum on may 30 2018.